

مشاريع الإصلاح بين الإرادة والتعطيل

فرزلي: ضرورة ومن مطالب الحراك الشعبي

وضع مجلس النواب قطار الإصلاحات الادارية والاقتصادية والمالية على سكة التنفيذ عبر عرضها على جلسة تشريعية واحالة غير المنجز منها على اللجان النيابية المشتركة، في اشارة موجهة الى الحراك الشعبي والمجتمع الدولي، تتم عن جديّة الدولة في تحقيق الإصلاحات. لكن تعطيل اقرارها جاء من الحراك نفسه بمنع انعقاد الجلسة التشريعية مرتين



نائب رئيس مجلس النواب ايبي فرزلي.

■ ما هي اهمية المشاريع والاقتراحات المتعلقة بالإصلاحات؟

□ اهميتها انها تجمع كل ما طالب به الحراك الشعبي على المستويات الاقتصادية والحياتية والمعيشية والشفافية، وايضا على المستوى السياسي المتعلق بقانون الانتخاب الذي سي طرح لاحقا للبحث، وهو امر بالغ الاهمية. بالنسبة الى قوانين الإصلاحات، ثمة اقتراحات القوانين المتعلقة بتعديل المادة 16 من قانون تبييض الاموال، وسرية المصارف، والاموال المنهوبة، واستحداث عدد من الاحكام القانونية، وتعديل عدد من القوانين التي ترمي الى الالتزام الضريبي، والشراء العام او قانون المناقصات، واعداد القانون الرامي لمكافحة الفساد في القطاع العام، وانشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، واقتراح قانون معجل مكرر لانشاء محكمة خاصة للجرائم المالية، ومشروع قانون العفو العام، وقانون نظام التقاعد او ضمان الشيخوخة، ورفع الحصانة من دون استئذان المسؤولين عن الموظفين.

الامر الاهم ان عددا كبيرا من هذه القوانين كانت محالة على اللجان المعنية منذ مدة، اي لجنة الاختصاص ولجنة المال واللجنة التي يمكن ان تكون لها علاقة بالاقتراح او المشروع. لكن، للمرة الاولى في تاريخ المجلس النيابي، استعمل الرئيس بري صلاحيته الاستثنائية للمطالبة بسحب هذه الاقتراحات ومشاريع القوانين من اللجان المختصة. علما انه عادة لم يكن يتخذ قرارا خلافا للمسلك الطبيعي، اي عبر اللجان المختصة. لكنه احال كل هذه الاقتراحات والمشاريع على اللجان المشتركة من اجل تسريع انجازها. وقد عبّر الرئيس بري شخصيا عن هذا التوجه في مؤتمر صحفي للدلالة على اهمية الموضوع وجديته في اقرار هذه الاقتراحات والمشاريع.

■ دارت حول اقتراحات قوانين علامات استفهام وملاحظات، مثل قانون العفو وقانون الشيخوخة، على اعتبار انها تحتاج الى مزيد من الدرس؟

□ اقتراح او مشروع القانون يطرح على

”

اجرينا ترتيبات للتسريع في اقرار المشاريع المحالة على اللجان المشتركة

“

□ طبعا، نحن اتخذنا قرارا ان نستمر في العمل وان ننهي في اللجان النيابية ما كنا نريد ان نبدأ به في التشريع، بصرف النظر عن موقف هذا او ذاك من الاطراف. المجلس النيابي يتعاطى مع الحراك بحنو كالأب الذي يحنو على اولاده في التعاطي مع اهلنا وشبابنا، على الرغم من تعطيل الجلسات الذي تم، والذي استند الى حسن النية. نحن نرى ان الذي جرى وقع ومر، التفكير هو في الغد الذي يحمل في طياته بصورة جديّة ما يتعلق بمشاريع واقتراحات القوانين المعيشية وذات الصلة بمطالب الحراك. هناك تمسك بتنفيذ مطالب الحراك التي هي مطالب الشعب اللبناني برمته، سواء شارك في الحراك ام لم يشارك، وهي ايضا رغبة الزملاء النواب سواء شاركوا ام لم يشاركوا في الجلسة.

اولويات اخرى، او لانعدام الثقة، او لمجرد التعطيل؟

□ لا طبعا ليس لتصحيح مسار، لأنه اذا عقدت الجلسة وبدأت النيات تتضح للرأي العام اللبناني ان المجلس النيابي يريد تنفيذ المطالب واخذها بالجديّة، ستسقط حجة مستثمري الحراك لغايات اخرى غير المطالب.

■ غايات اخرى سياسية؟

□ طبعا، طبعا.

■ ما هي الطريقة لمصالحة الناس مع الدولة او لاستعادة ثقتهم؟

□ مصالحة الناس مع الدولة او الدولة مع الناس، الامر ليس مطروحا بهذا الشكل. يجب ان تتألف حكومة وفاق سياسي يتمثل الحراك الشعبي فيها، وتأخذ الامور الى الإصلاحات المطلوبة وتمشي المسيرة. مسألة الثقة هي مسألة مسيرة متكاملة على طريق الإصلاحات. الثقة لا تبنى كيفما كان.

■ كيف ستتم مقارنة ملفات الإصلاح في ظل مناخ الرفض والتعطيل؟

1- المخالفات على انواعها.
2- الجرح غير المستثنى بموجب هذا القانون، شرط اسقاط الحق الشخصي.
3- الجنايات غير المستثنى.

4- جرائم تعاطي او تسهيل تعاطي المخدرات او تسهيل الحصول عليها او ترويجها من دون عوض ومن دون اية نية ربحية، وكذلك جريمة زراعة النباتات الممنوعة.

بينما لا يستفيد من العفو:
1- المتورطون في قتل مدنيين او عسكريين او ايدانهم عمدا او خطفهم او حجز حريتهم.
2- من استخدم او صنع او اقتنى او حاز او نقل مواد متفجرة او ملتهبة.
3- من قام بتدريب اشخاص للقيام باعمال ارهابية.

4- تجنيد او تدريب او اعداد اشخاص للقيام باعمال ارهابية.
5- جرائم لا يشملها العفو: من ابرز الجرائم التي لا يشملها العفو تلك المحالة على المجلس العدلي، وجرائم تبييض الاموال، وتمويل الارهاب، والجرائم المتعلقة بالاثار، وجرائم التعدي على الاموال والاملاك العمومية او الخصوصية العائدة الى الدولة او البلديات. اضافة الى القانون المتعلق بمقاطعة اسرائيل والصادر عام 1955.

"الامن العام" حملت اسئلة الى نائب رئيس مجلس النواب ايبي فرزلي كونه رئيس اللجان النيابية المشتركة.

■ لماذا عطل الحراك الشعبي الجلسات التشريعية، هل لتصحيح مسار او لديه

اما المشاريع والاقتراحات الإصلاحية المطروحة على الجلسة العامة التي تأجلت فكانت: اعادة القانون الرامي الى مكافحة الفساد في القطاع العام، انشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، اقتراح قانون معجل مكرر لانشاء محكمة خاصة للجرائم المالية، مشروع قانون العفو العام، وقانون ضمان الشيخوخة.

وقد استعمل رئيس مجلس النواب نبيه بري صلاحياته في النظام الداخلي وتجاوز اللجان المختصة ليحيل عددا من اقتراحات ومشاريع القوانين التي لم تدرسها اللجان المختصة مباشرة على اللجان المشتركة، لبتها بسرعة، وهي رفع السرية المصرفية، مكافحة تبييض الاموال، استرداد الاموال المنهوبة.

من جهة اخرى، طرح عدد من النواب من قوى سياسية مختلفة، وعدد من الجهات الحقوقية في الحراك المدني، ملاحظات حول توقيت طرح قانون العفو العام والهدف منه وحول عدد من بنوده، على اعتبار حاجته الى مزيد من الدراسة او التعديل. جاء في الاسباب الموجبة لاقتراح القانون المعجل المكرر للعفو ان "مبدأ الصفا يشكل وسيلة لتعزيز السلم الاهلي ويساهم في اعادة اللحمة بين ابناء الوطن الواحد، وتجاوز الاثار الناتجة، اما من صراعات سياسية او من ازمات ذات طابع اجتماعي او اقتصادي".

وبحسب المسودة الاولى التي وزعت على النواب، يمنح هذا القانون العفو عن الجرائم المرتكبة قبل 2019/10/3، على ان يشمل:

سبق لرئيس الجمهورية العماد ميشال عون ان اعلن في كلمته في مناسبة انتهاء السنة الثالثة من ولايته، المضي في الحرب على الفساد مهما كانت الطريق شاقة. ثم اعد تأكيد الموقف نفسه في رسالته الى اللبنانيين في ذكرى الاستقلال. دعا الى الضغط على النواب لاقرار القوانين التالية: انشاء محكمة خاصة بالجرائم الواقعة على المال العام، انشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، استرداد الاموال المنهوبة، رفع الحصانات والسرية المصرفية عن المسؤولين الحاليين والسابقين وكل من يتعاطى المال العام، بالتزامن مع قيام سلطة قضائية مستقلة وشجاعة ومنزهة.

كما ان مجلس الوزراء اقر قبل استقالة الحكومة في جلسة 21 تشرين الاول، ورقة اصلاحات ادارية واقتصادية ومالية من 24 بنداً، بحيث تكامل عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية في مقارنة ملفات الإصلاح بشكل شامل.

وإذا كانت استقالة الحكومة قد حالت دون المضي في تنفيذ بنود الورقة الإصلاحية، فان مجلس النواب تلقف الكرة، وباشر ما وصفته اوساط البرلمان ثورة تشريعية، عبر الدعوة الى عقد جلسات تشريعية وجلسات للجان النيابية المشتركة من اجل اقرار كل البنود الإصلاحية، بناء على مبدأ دستوري يقوم على فصل السلطات وتعاونها وتوازنها. على ان تكون القوانين الموازية الموجودة او التي تحتاج الى تعديل مثل الاثراء غير المشروع واصلاح القضاء واستقلالته رديفا لقوانين الإصلاح المطروحة.

صار فيك تدفع بالبطاقة المصرفية بكل مراكز الأمن العام

الآن أصبح بإمكانك تسديد مدفوعاتك في مراكز الأمن العام كافة بواسطة بطاقتك المصرفية الصادرة عن أي مصرف في لبنان والعالم، أكانت فيزا أو ماستركارد. وتهدف هذه الخدمة الجديدة والمميزة الناتجة عن تعاون ما بين بنك لبنان والمهجر والمديرية العامة للأمن العام إلى تحسين الأمن وتطوير الإدارة.



بنك لبنان
والمهجر
راحة البال



عطل الحراك
الشعبي
جلستين على
التوالي لمجلس
النواب.

لرئيس الجمهورية بتوقيع القانون ونشره في الجريدة الرسمية ليصبح نافذا، هذا اذا لم يردده الى المجلس. لكن الحكومة هي المسؤولة دستوريا عن القوانين التي تصدر.

■ ماذا عن المدة التي قد يستغرقها درس الاقتراحات والمشاريع المحالة على اللجان؟
□ اتخذنا تدبيرا للتسريع يقضي بعقد جلسات للجان المشتركة ليلا ونهارا، ثلاث او اربع مرات اسبوعيا، لانجازها في اسرع وقت ممكن من دون ان يكون هناك تسرع على حساب المضمون.

■ هل القوانين المدرجة في جدول اعمال الجلسات او المحالة على اللجان كافية لتحقيق الاصلاح المنشود؟

□ مسؤولية الحكومات ان تطبق القوانين. فهي تصدر مراسيم تطبيقية لها عن الحكومة، والمجلس النيابي له صلاحيات التشريع والمراقبة، علما ان الحكومة لها صلاحيات التنفيذ. كذلك ثمة صلاحيات

قتلة العسكريين وهذا ايضا غير صحيح. سمعنا كذلك انه يتعلق بالعفو عن التهرب الضريبي والتعدي على الاملاك العامة او سرقة المال العام، وهذا كله غير صحيح. هناك ضوضاء بهدف اسقاط القانون وعدم انعقاد الجلسة التشريعية. ثمة اناس موضوعيون ونياتهم سليمة، لذا يجب ان يحصل نقاش معهم. من اجل ذلك، اتخذ قرار بوضع كل هذه القوانين على الموقع الالكتروني للمجلس ليتسنى للمواطنين الاطلاع عليها، علما اننا كنواب مكاتبنا مفتوحة ايضا للنقاش في اي مادة.

■ من هي الجهات التي ستطبق القوانين، هل من آليات معينة ومن يضمن حسن التطبيق؟

□ مسؤولية الحكومات ان تطبق القوانين. فهي تصدر مراسيم تطبيقية لها عن الحكومة، والمجلس النيابي له صلاحيات التشريع والمراقبة، علما ان الحكومة لها صلاحيات التنفيذ. كذلك ثمة صلاحيات

مجلس النواب، وكل قانون تكون حوله علامات استفهام او ملاحظات اذا نظرت اليه من مصلحة شخصية. مثال على ذلك، قانون الاجارات الذي الحق بالناس اضرارا هائلة سواء بالمستأجر او المالك. لكن في نهاية الامر، اي قانون يطرح يسقط عند ادراج المجلس اذا لم يتسمل بمنطق قانوني وبحجة قوية ويتسلسل الى وجدان الرأي العام الذي له الحق في التساؤل حول اي قانون. لذا طرح في كل دول العالم الديموقراطية ما يسمى بالتسويق لشرح وجهة النظر المطروحة في هذه المادة او تلك، وما هي المآخذ عليها، ليحصل في ما بعد نقاش يتم تعميمه وتدرس كل الامور في اللجان على ان يعاد النظر فيها ويتم الوقوف على رأي الخبراء، ثم تحال القوانين على الهيئة العامة. لكن على هذه المآخذ ان تكون مبنية على وقائع جديدة. مثلا قانون العفو العام، سمعنا كثيرا انه يشمل قتلة الرئيس رفيق الحريري، وهذا الامر غير صحيح. سمعنا ايضا انه يتناول